نبذة عن المجلس

بادرت كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية إلى إطلاق برنامج لحوار الطاولة المستديرة، تحت مسمى "مجلس السياسات بهدف تعزيز الحوار الفعال وإثراء المعرفة المشتركة على مستوى الجهات الحكومية إضافة إلى تسليط الضوء على الموضوعات والسياسات العامة ذات الأولوية والأهمية، وذلك في إطار النجاحات المشهود بها التي حققتها المؤسسات الحكومية في الدولة في مختلف الميادين لتصبح رائدة في اختصاصها ليس على المستوى المحلي والإقليمي فقط بل وعلى المستوى الدولي كذلك. كما يسعى المجلس إلى تشجيع نشر الخبرة وتبادل المعرفة ومن ثم تعميم الفائدة على المستوى الحكومي.

وفي هذا السياق، تسعى الكلية إلى تنويع المشاركين في كل الجلسات بين المستوى الاتحادي والمستوى المحلي، وبين الجهات المركزية والجهات التخصصية إضافة إلى إشراك الجهات غير الحكومية المعنية والمؤثرة في النقاش بحسب الموضوعات. يأتي هذا لتمكين نقاش عميق وشامل يتناول الموضوعات المطروحة من مختلف الزوايا حيث تتطلع الكلية إلى هيكلة مجلس السياسات ضمن أجندات عمل متكاملة بما يمكن هذه المجالس من مناقشة شاملة وعميقة للموضوعات المطروحة والذي بدوره يعزز الفهم المشترك وجهود تشاركية المعرفة.

تتلخص أهداف المجلس في توفير منصة للحوار المعرفي بين الخبراء والمختصين والمعنيين في القطاع الحكومي لتسليط الضوء على الموضوعات ذات الأولوية والأهمية على المستوى الحكومي والمجتمعي وتوثيق ونشر الحوار بشكل متكامل ومتوازن وعلمي بما يثري المحتوى المعرفي الحكومي. كما يعمل المجلس على تشجيع التواصل الشخصي والمؤسسي وتمكين شبكة العلاقات المعرفية الحكومية بما يعزز التعاون المؤسسي الفعال. وفي نهاية المطاف، يقدم المجلس رؤى وتوصيات يكون لها الأثر الفعال على منظومة العمل المشترك وتطور الأداء الحكومي.

بناء مجتمع شمولي: دعم توظيف وتطوير قدرات الشباب في اقتصاد الابتكار

ملخص

أكدت كل من رؤية الإمارات 1202 وخطة دبي 1202 على أهمية مشاركة الإماراتيين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتطلب تحقيق الإمارات لهدفها الطموح بأن تصبح أحد اقتصادات المعرفة والابتكار الرائدة في العالم مشاركة الشباب في قطاعات الابتكار والمعرفة في الدولة.

وبينما يحتاج قطاع الابتكار إلى المتخصصين من كافة المجالات، تشكل العلوم والهندسة والتكنولوجيا عموده الفقري. فبالإضافة إلى التنافسية الاقتصادية، أدى الاحتباس الحراري العالمي والعجز في الطعام والمياه، وأزمة الطاقة إلى الحاجة لباحثين متفرغين وعلماء تطبيقيين لديهم القدرة على العمل من أجل الوصول لحلول طويلة الأجل.

من ناحية أخرى، قامت دراسة أجراها البرنامج الدولي لتقييم الطلاب في الإمارات عام 2102 بتقييم قدرات الرياضيات والعلوم لدى الشباب من عمر 51 سنة في الإمارات مقابل نظرائهم في الدول الأخرى من العالم. وقد جاءت الإمارات في المركز 84 (من 56) في المعرفة بالرياضيات. وبالمقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد جاءت الإمارات في مرتبة أدنى بمقدار 06 نقطة عن متوسط دول المنظمة. علاوة على ما تقدم، فإن التسجيل في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في الجامعات الإماراتية أقل من إدارة الأعمال والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية. وقد سجل في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات حوالي 12% من الطلاب في الجامعات الحكومية مقابل 91% في الجامعات الخاصة.

مع ارتفاع أسهم اقتصاد المعرفة والابتكار في الإمارات، سيكون من المهم تدريب الشباب الإماراتي على الوظائف في تلك القطاعات بهدف دمج الشباب بصورة مستدامة على المدى الطويل.

وقد جمع مجلس السياسات بكلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية بين الشركاء الرئيسيين المعنيين للتحقق من الحالة الحالية لمشاركة الإماراتيين ومدى استعدادهم للوظائف في قطاعي الابتكار والمعرفة. وكان الهدف النهائي من هذه الجلسة هو مناقشة كيفية إعداد الشباب الإماراتي للوظائف في اقتصاد الابتكار من خلال الارتقاء بعملية التعليم والتوظيف في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

الغرض

يتمثل الغرض من هذه الجلسة من مجلس السياسات في الجمع بين الشركاء الحكوميين وخبراء التربية والتعليم ورواد هذا المجال في مناقشة استكشافية للمشكلات التي يواجهها هدف زيادة مشاركة الشباب الإماراتي في التنمية الاقتصادية وخاصة في اقتصاد الابتكار والمعرفة. وكانت أهداف المجلس كالتالي:

1. تحديد الأشكال المطلوبة لمشاركة الشباب في اقتصاد الابتكار الجديد
2. تحديد ما يعنيه دمج الشباب الإماراتي مع بدء تنفيذ رؤية 1202
3. فهم التحديات التي تواجه دمج الشباب في اقتصاد الابتكار الجديد
4. مناقشة السياسات المحتملة والحلول الأخرى لدمج الشباب الإماراتي

الخلفية والأساس المنطقي

العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات واقتصاد الابتكار في الإمارات

تحدد رسالة ورؤية الأمة وفقًا لرؤية الإمارات 1202 بوضوح هذا الموضوع كأولوية وطنية مع شعار مخصص لها تحت اسم "متحدون في المعرفة: اقتصاد تنافسي بقيادة إماراتيين يتميزون بالمعرفة والابتكار" والذي يتضمن "اقتصاد معرفي متنوع ومرن تقوده كفاءات إماراتية ماهرة وتعززه مواهب عالمية المستوى بما يضمن الازدهار بعيد المدى للإمارات" (الموقع الإلكتروني لرؤية الإمارات 1202)[1]. وبين هذه الرسائل، هناك مسعى رئيسي بأن تصبح الإمارات إحدى الدول الأكثر تنافسية على مستوى العالم بأسره وليس على مستوى المنطقة فحسب، بحيث تقف على قدم المساواة مع أكثر الدول تقدمًا في الجزء الشمالي من العالم. وفي هذا الصدد، أصبحت المؤشرات مثل مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشر اقتصاد المعرفة للبنك الدولي، هي المؤشرات الرئيسية لقياس التقدم والنجاح. بناءً على ذلك، يعتبر التقدم في تصنيفات مؤشرات التنافسية العالمية مهمًا للأجندة الوطنية، مع تكريس جهود الدوائر والمؤسسات الحكومية لتحقيق هذا الهدف. وقد أدت هذه الجهود المبذولة إلى وصول الإمارات للمركز 91 من بين 841 دولة في مؤشر اقتصاد المعرفة من المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 3102-4102، لتصبح أول دولة عربية تصنف كدولة يدفعها الابتكار، أكثر المراحل تقدمًا في التنمية الاقتصادية، خلال آخر سبع سنوات[2] (CCE, 4102). وما يدفع الانتقال إلى اقتصاد المعرفة في الإمارات هو وجود بنية تحتية جامعية متميزة بالإضافة إلى المؤسسات البحثية الحكومية والمستقلة التي تدعم الأبحاث والابتكار وتؤكد على أهميتها للمنافسة بقوة في سوق المعرفة العالمي. علاوة على ذلك، اتخذت الإمارات إجراءات لإصلاح التعليم الابتدائي والثانوي، والارتقاء بالمناهج التعليمية للتعليم العالي بأساليب تحث على الإبداع والابتكار وتعزز الإمكانات البحثية. لذلك، تستضيف الإمارات في الوقت الراهن 97 مؤسسة تعليم عالي معتمدة، بما يشمل الجامعات العامة والخاصة وعدداً من الجامعات الأجنبية التي افتتحت في الدولة مقرات لها.

من ناحية أخرى، فمع زيادة التنافسية العالمية والحاجة إلى اقتصاد الابتكار والمعرفة، حولت دول العالم بأسره اهتمامها إلى التعليم العلمي والتقني لحل مشكلة الركود في الابتكار. فعلى المستوى العالمي، توجد أزمة في سوق عمل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات نظرًا لزيادة الطلب على المتخصصين في هذه المجالات عن العرض.

والإمارات ليست بحالة استثنائية عن تلك الاتجاهات. فلم يتجاوز عدد الطلاب الإماراتيين المسجلين في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات نسبة 19% في الجامعات الخاصة و21% في الجامعات الحكومية. كما كانت نسبة الطلاب الدارسين للهندسة من بين الطلاب المسجلين في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات 31%. كذلك، لم يسجل في تخصص العلوم الطبيعية سوى 0.61% من الطلاب في الجامعات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، لم يسجل في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات سوى نسبة 16% من الإناث الإماراتيات و35% من الذكور[3]. من ناحية أخرى، قامت دراسة أجراها البرنامج

الدولي لتقييم الطلاب في الإمارات عام 2012 بتقييم قدرات الرياضيات والعلوم لدى الشباب من عمر 15 سنة في الإمارات مقابل نظرائهم في الدول الأخرى من العالم. وقد جاءت الإمارات في المركز 48 (من 65) في المعرفة بالرياضيات. كذلك، فمقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد جاءت الإمارات أدنى بمقدار 60 نقطة عن متوسط دول المنظمة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الطلاب الإماراتيين أكثر براعة في تطبيق الطرق الرياضية من تفسيرها واستخدامها في المسائل للعثور على حلول لها. أما فيما يتعلق بالمعرفة بالعلوم، فقد حلت الإمارات في المركز 44 (من 65). وقد حصل الطلاب في الإمارات على درجات منخفضة في مهارات حل المسائل، حيث حصلوا على معدل أقل بمقدار 89 نقطة من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[4].

قامت دراسة أجرتها كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية ومؤسسة الإمارات تحت اسم: الثباث في مسارات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في أبوظبي (2015)[5]،بتحري مشكلة "التسرب" من دراسة تلك المجالات، وتوصلت إلى أن الطلاب في المدارس والجامعات أظهروا قدرًا كبيرًا من الحماس لتخصصات ووظائف العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. كما اعتبر الكثيرون الاستعداد لهذه التخصصات وسيلة مناسبة لدعم الأجندة الوطنية لدولة الإمارات.

الشكل 1: الاهتمام بتخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في الجامعات بين طلاب القسالعلمي في الثانوية[6]

على الرغم من ارتفاع الحماس نحو العلوم والتوجه الذي تتقدم فيه الدولة، إلا أن المشاركة في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لا تزال منخفضة. ويمكن أن يرجع هذا إلى ارتفاع التكلفة الاجتماعية المرتبطة بدراسة هذه التخصصات ودخول المسارات الوظيفية ذات الصلة. فمهن مجال العلوم والتكنولوجيا لا تزال، في نظر الكثير، مستهلكة للوقت وصعبة وكثيرة المتطلبات. كما ينظر الكثير إلى الوقت المستغرق في هذه الأنشطة على أنه يقلل جودة ومقدار الوقت الذي يمكن قضائه في الأنشطة الاجتماعية مثل قضاء الوقت مع الأصدقاء والأسرة.

الشكل 2: تصور للتكلفة الاجتماعية لدراسة العلوم والتكنولوجيا

بينما ينظر البعض إلى تكلفة المشاركة في دراسة تخصصات العلوم والتكنولوجيا على أنها مرتفعة، فإنهم يرون المقابل على أنه مرتفع كذلك. فقد توصل استبيان تم إجراؤه كجزء من الدراسة، وبين طلاب الجامعة، بصفة عامة، أن طلاب العلوم والتكنولوجيا يرون أن الوظائف في سوق العمل في هذا المجال مرتفعة الجودة (83%) ومتوفرة للغاية (85%). كما يشعر 88% بالتفاؤل بشأن العثور على فرص عمل في هذا السوق. وعند السؤال عن شعورهم بالاستعداد لدخول سوق عمل العلوم والتكنولوجيا، أجاب 89% بأنهم يشعرون بالاستعداد لذلك بالفعل. كما أظهر تحليل العلاقة التبادلية أن الموقف بخصوص جودة وتوفر وظائف العلوم والتكنولوجيا كان مرتبطًا بصورة كبيرة برغبة الطلاب في السعي للعمل في المسارات المهنية للعلوم والتكنولوجيا.

الشكل 3: موقف الشباب بخصوص سوق عمل العلوم والتكنولوجيا

ضمن طلاب المرحلة الثانوية، كان تشجيع أولياء الأمور مرتبطًا بصورة كبيرة برغبتهم في دخول مجالات العلوم والتكنولوجيا. كما كان هذا حقيقياً أيضًا بالنسبة للشخصيات العلمية. فكلما زاد نظر الطالب لنفسه كشخص علمي أو متمكن في العلوم، ارتفعت احتمالية رغبته في مواصلة دراسته لتخصصات العلوم والتكنولوجيا في الجامعة. كما كان الاهتمام بالرياضيات والعلوم بالطبع أحد العوامل الرئيسية، مع تقدير أن هذا الاهتمام يرتبط

بصورة كبيرة بتسجيل الطلاب في هذه المجالات.

تحديات التوطين

على الرغم من وضع سياسات التوطين منذ الثمانينيات، فمن المنطقي قبول أن فعالية هذه السياسات في تشجيع القطاع الخاص على توظيف الإماراتيين وتشجيع الإماراتيين على البحث عن وظائف في القطاع الخاص تتفاوت إلى حد كبير. أشارت دراسة حديثة أجراها الوقفي وفروستنليخنر (0102)[7] إلى أن كل من الوافدين والمواطنين الإماراتيين يرون أن سياسات التوطين في القطاع الخاص ليست فعالة حتى الآن.

وعلى الرغم من أهمية التوطين في كافة القطاعات، إلا أن التوطين يعتبرشديد الأهمية في القطاعات الإستراتيجية الجديدة التي ستعتمد عليها الحكومة في المستقبل. ويواجه التوطين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وفي اقتصاد الابتكار تحديات متعددة، بعضها مماثل للمجالات الأخرى وبعضها مختص بهذه المجالات على وجه التحديد. فمن ناحية، هناك حاجة لوجود شباب مدرب ومتمكن في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وهو ما لم يتحقق بعد بسبب انخفاض عدد الشباب المشاركين في هذه المجالات. ومن ناحية أخرى، توجد معوقات تقليدية لدخول القطاع الخاص بالنسبة للإماراتيين فيما يتعلق بمجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، كما هو الحال في المجالات الأخرى. وقد أظهرت الدراسة التي أجريناها أن الطلاب الإماراتيين في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات مازالوا يفضلون العمل في القطاع الحكومي عن القطاع الخاص لنفس الأسباب المذكورة للمجالات الأخرى مثل الاستقرار والراتب والمزايا والحساسيات الثقافية.

كما تضمنت الدراسات حول معوقات التوطين توقعات غير واقعية للشباب كعائق للعمل في القطاع الخاص (الوقفي وفروستنليخنر، 2102)[8]. فقد أوضحت مجموعات التركيز المنعقدة لهذه الدراسة من المتخصصين في هذا المجال أن هذا الأمر ينطبق أيضًا على مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. فبالإضافة إلى الساعات الطويلة وأعباء العمل الثقيلة المرتبطة عادةً بالقطاع الخاص، تعتبر طبيعة مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات عادةً فنية وتتطلب عنصراً من العمل الفني والخبرة الفنية، على الأقل في البداية. علاوة على هذا، بالنسبة للعاملين في قطاع الطاقة أو البناء، تكون الزيارات الميدانية أو الأعمال الميدانية أحد المتطلبات الشائعة للوظيفة. وقد أدى هذا إلى صعوبة العمل في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وارتفاع معدل ترك العمل.

كذلك، يعتبر عنصر النوع مهمًا للتوطين بصورة عامة حيث أن الأغلبية العظمى من خريجي الجامعات في الدولة من النساء. وبهذا، يشير البعض إلى النساء على أنهم العامل الرئيسي في نجاح إستراتيجية التوطين. فبينما تزيد نسبة الرجال الذي يعملون في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات عن نسبة النساء، من حيث الأرقام المجردة، إلا أن هناك عدد أكبر من النساء الحاصلين على درجات علمية في هذا المجال في الإمارات عن عدد الرجال. وبهذا، فإن مشاركة النساء في سوق عمل مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات مهمة لعملية التوطين في هذه المجالات. مع ذلك، قد تكون معوقات عمل النساء في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات على وجه التحديد أكبر من تلك المعوقات في المجالات الأخرى. فربما تكون هذه المجالات التي يسود فيها الرجال عادةً غير مستعدة بعد لاستيعاب الموظفات الإناث، سواء في المواقع أو المكاتب. وبالرغم من أن بعض النساء قد يكن مهتمات بالعمل التقني، إلا أن الظروف الواقعية تقلل من جاذبية هذا الاختيار كمجال عمل.

وإضافة إلى موقف الشباب من القطاع الخاص، توجد صور نمطية سلبية عن الشباب الإماراتي في القطاع الخاص. فقد أظهر استبيان أجراه الوقفي وفروستنليخنر (0102) بشأن موظفي القطاع الخاص وجود تصورات بين الموظفين من المواطنين والوافدين بأن الموظفين الإماراتيين مؤهلين ولكن لديهم مبادئ عمل ضعيفة. وهذا النوع من الصور النمطية الضارة للشباب الإماراتي يساهم في عدم رغبة القطاع الخاص في توظيفهم.

نقاط النقاش

الموضوع 1: الفجوات في مهن العلوم والتكنولوجيا

- لم يتضح بعد ما إذا كانت هناك فجوة في مجال العلوم والتكنولوجيا في الإماراتي حيث أن القطاع لا يزال حديثاً. ومع ذلك، من الواضح أن هناك حاجة حالية ومستقبلية للمتخصصين في هذا المجال والتي يجب أن تستعد لها الجامعات وقطاع العمل على حد سواء.

- بالرغم من ارتفاع جودة مواد العلوم والتكنولوجيا المطروحة في المؤسسات الأكاديمية وفرص العمل المتوفرة في هذا السوق، يوجد عدد محدود من الخريجين الذين يعملون في مجال العلوم والتكنولوجيا.

- لا يوجد فهم لأهمية العلوم الطبيعية والمسارات الوظيفية في هذا المجال. فالعائد منخفض مقارنة بمقدار الجهد المبذول سواء في دراسات الجامعة أو الخبرة العملية في هذا المجال. وقد أدى هذا إلى انخفاض جاذبية هذا المجال بالنسبة للطلاب وكذلك للموظفين الحاليين في مجال العلوم والتكنولوجيا.

- لا يزال القطاع الخاص في الإمارات موجه نحو الخدمات إلى حد كبير ولذا، فحتى الخريجين ذوي المهارات التقنية والخبرة في العلوم والتكنولوجيا يواجهون صعوبة في العثور على الوظائف التقنية في القطاع الخاص.

- يلزم تشجيع الأبحاث والتطوير في مجالات العلوم والتكنولوجيا في القطاع الخاص، كما يجب أن تتنوع صناعات العلوم والتكنولوجيا من تلك الموجهة أساسًا نحو الخدمات لتتضمن مزيداً من البحث والتطوير. وسيتيح هذا مزيداً من فرص العمل للخريجين ذوي الخبرة التقنية في مجال العلوم والتكنولوجيا.

- بصفة عامة، هناك فجوة في التواصل بين الجامعات والقطاعين العام والخاص. ومن ثم، هناك حاجة لمزيد من الحوار حول احتياجات سوق العمل في مجال العلوم والتكنولوجيا والطرق التي يمكن للجامعات من خلالها تحسين إعداد الطلاب لتلبية هذه الاحتياجات.

- بصفة عامة، لا توجد رغبة بين الشباب في وظائف القطاع الخاص. ومع ذلك، فمع وجود جهود متعددة لزيادة وعي الشباب بوظائف القطاع الخاص، هناك الحاجة لمزيد من الالتزام من جانب القطاع الخاص بإشراك الشباب ومحاولة جذبهم إلى هذا القطاع بجدية.

- يجب أن يدرك الطلاب الفرص المتوفرة للمتخصصين في العلوم والتكنولوجيا في سوق العمل.

الموضوع 2: إعداد الشباب لمهن العلوم والتكنولوجيا

- بالرغم من اهتمام الطلاب بمهن العلوم والتكنولوجيا، إلا أنهم لا يتلقون التوجيه الأكاديمي المناسب لتوضيح الخطوات اللازمة لتخطيط مساراتهم الوظيفية.

- يجب تشجيع الطلاب في مجالات العلوم والتكنولوجيا على بدء شركاتهم الخاصة في هذا المجال بجانب تشجيعهم على الابتكار في هذا المجال. وسيؤدي هذا غلى تشجيع التنوع في مجالات العلوم والتكنولوجيا.

- يجب وجود مزيد من المراكز البحثية والتمويل للطلاب والمتخصصين في مجال العلوم والتكنولوجيا في الإمارات.

- يجب توفير التوجيه المهني والتدريب المناسبين للشباب العاملين بالفعل في مهن العلوم والتكنولوجيا فيما يتعلق بمجال عملهم.

- بالرغم من ارتفاع جودة المناهج الدراسية للعلوم والتكنولوجيا في الإمارات، إلا أن أماكن تحديد العمل والتدريب يجب أن تتلقى مزيداً من التشجيع من الجامعات. وسيتيح هذا للطلاب رؤية أوضح للتوقعات عند البدء في مهن العلوم والتكنولوجيا.

- تمثل مهن العلوم والتكنولوجيا استثمارًا طويل الأجل وتتطلب الصبر والإصرار. يجب أن تتغير **العقلية من توقع العائدات على المدى القصير إلى توقعها على المدى الطويل. تحتاج الإمارات لأن تصبح اقتصادًا تنافسيًا وهو ما يستلزم وجود قطاع خاص وخارجي نشط ومزدهر.**

- بدلاً من تعيين وتوظيف الإماراتيين الموهوبين، يمكن أن تحفز الجهات الحكومية المعنية بالعلوم والتكنولوجيا الشباب لبدء شركاتهم الخاصة في هذا المجال عبر تزويدهم بعقود صغيرة والتي قد يتم التعاقد الخارجي عليها بخلاف ذلك مع شركات صغيرة في آسيا او أوروبا.

توصيات المجلس

1) يجب أن يكون تخطيط القوى العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا طويل المدى وأن يتكامل مع مبادرات وأهداف المدارس الثانوية والجامعات وقطاع العمل والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2) يلزم توجيه الطلاب في الدولة من سن مبكر حتى يتكون لديهم إدراك لأدوارهم الفردية في نمو الدولة وتأثيرهم على القطاعات التي يعملون فيها. كما يجب أن تشجع المدارس والجامعات الرؤى طويلة المدى التي تبتعد عن التركيز على الرضا والعائدات قصيرة المدى.

3) يجب تحسين الإرشادات والاستشارات المهنية لطلاب الجامعة في مجال العلوم والتكنولوجيا. كما يجب تحسين مستوى وعي الطلاب بطبيعة المسارات المهنية في مجالات العلوم والتكنولوجيا وتحسين تخطيطها.

4) يجب أن تطور الجامعات وقطاعات العمل فهمًا أفضل لاحتياجاتها المشتركة وطرق التعاون لتحسين التعليم والتدريب في مجال العلوم والتكنولوجيا بحيث يمكن تلبية احتياجات سوق العمل.

5) بالإضافة إلى المناهج الدراسية التقليدية، يجب تشجيع التعليم المعتمد على المشاريع في البرامج الجامعية في مجال العلوم والتكنولوجيا حتى يتلقى الطلاب الجامعيين تدريبًا عمليًا على المشاريع بما يكسبهم المهارات التي يمكن تطبيقها مباشرة في وظائفهم المستقبلية. كما يجب استخدام المشاريع وربطها بسوق العمل.

6) يجب أن تكون المساعدات في إيجاد وظائف مناسبة وفرص التدريب على العمل إلزامية ويتم تطبيقها على كافة الطلاب الجامعيين لإعدادهم لمتطلبات مكان العمل وتزويدهم بالمهارات اللازمة

7) يجب تشجيع البحث والتطوير في مجال العلوم والتكنولوجيا بين شركات القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
ويجب أن تدعم الحكومة البحث والتطوير في هذا القطاع حتى تتمكن من الاكتفاء الذاتي.

8) بالإضافة إلى حوافز البحث والتطوير في القطاع الخاص، يلزم وجود إطار قانوني أيضًا للحماية. ويتضمن هذا الحد من حالات المنافسة الحكومية في مشاريع القطاع الخاص وحماية الملكية الفكرية لهذا القطاع.

9) يجب أن تثق الحكومة برواد الأعمال في مجال العلوم والتكنولوجيا وتستثمر استثمارا مالياً وغير ماليا في المشاريع ذات الصلة

01) يجب بذل الجهود لتوفير برامج التدريب في مجال العلوم والتكنولوجيا للموظفين الذين يتم تعيينهم بالفعل في القطاعين العام والخاص من أجل توفير فرص لتحسين المهارات

11) يجب أن يقوم القطاع الخاص بإشراك مزيد من الطلاب وتوظيفهم في مجالات العلوم والتكنولوجيا بصورة فعالة في هذا القطاع.

21) يجب أن يكون التوطين وتقديم الحوافز للشباب استراتيجيا ومحدداً، كما يجب تشجيع الشباب لدخول القطاعات الاستراتيجية وليس كافة القطاعات بشكل عشوائي.

31) يجب أن تستخدم الحكومة والشركات الكبيرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي في العقود الصغيرة بخلاف العقود الكبيرة التي يتم التعاقد عليها خارجياً، وذلك لإتاحة الفرصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع معين من الابتكار والمعرفة.

منهجية الجلسة والمشاركين

للتعامل مع المشكلات المتشعبة ذات الصلة بالشباب الإماراتي في اقتصاد الابتكار والمعرفة، ضم مجلس السياسات في جلسته السادسة ممثلين عن جهات حكومية وتخصصية على المستويين الاتحادي والمحلي وذلك لمناقشة الخيارات الاستراتيجية والسياسات المتاحة لمواجهة هذا التحدي. فيما يلي لائحة بالخبراء والمتخصصين المشاركين في الجلسة:

الاسم	المسمى الوظيفي	الجهة
سعادة عبد الباسط الجناحي	الرئيس التنفيذي	مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة
الأستاذة سارة أميري	رئيس	مجلس علماء الإمارات
الأستاذة ربيعة البخازي	مدير شؤون الطلبة	معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا
الأستاذ ابراهيم القاسم	مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ، نائب مدير المشروع للتخطيط الاستراتيجي	مركز محمد بن راشد لعلوم الفضاء
وفاء العولقي	مدير إدارة التعليم والتدريب الفني والمهني	الهيئة الوطنية للمؤهلات
مروة عجيزة	خبير إعلام وتسويق	الهيئة الوطنية للمؤهلات
سعادة الدكتور علي سباع المري	الرئيس التنفيذي	كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية
البروفسور رائد عوامله	عميد	كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية
السيد محمد الخطيب	مدير إدارة الاتصال المؤسسي	كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية

مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية
Mohammed Bin Rashid
Al Maktoum Global Initiatives

كلية محمد بن راشد
للإدارة الحكومية
MOHAMMED BIN RASHID
SCHOOL OF GOVERNMENT

/mbrsg /mbrsg /company/mbrsg
/+mbrsgae /mbrsgae mbrsgae